تاريخ القبول: 2018/10/04

تاريخ الإرسال: 2018/10/01

الاستثمار في القطاع السياحي وأثره على الاستدامة البيئية

The investment in tourism and its effect on the sustainable environment

د. أحمد برادي

Bermad11000@gmail.com

المركز الجامعي لتامنغست

ط.د حنان شتوان

hanenedoc812@gmail.com

جامعة مستغانم

الملخص:

هذا البحث يهدف إلى تكوين رؤية واضحة حول الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر، ومحاولة تحقيقه في إطار تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة. فبلادنا كغيرها من الدول تسعى إلى النهوض بهذا القطاع عن طريق التخطيط للاستثمار في المجال السياحي غير ضار بالبيئة، فهي تعتبر من قبيل الدول التي تزخر بثروات، لو استغلت على وجه أمثل لاعتبرت موردا حقيقيا لصناعة السياحة، ولأضحت نقطة جذب جديدة للاستثمار سواء على المستوى الوطني أو الأجنبي.

ولا شك أن السياحة تعتبر من أهم مصادر الدخل الوطني، زيادة على إسهامها في جذب الاستثمارات السياحية والمشاريع الأخرى ذات الصلة، ما يعزز فكرة أن الاستثمار السياحي في حد ذاته صناعة، أو هو القدرة على تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية. ومن منظور بيئي فإن اعتماد السياحة سيشكل لا محالة حماية للبيئة من خلال المحافظة على خصائصها الطبيعية، وحمايتها من أية آثار سلبية ناتجة عن الاستثمار في القطاع السياحي، بشكل يلبي احتياجات الجيل الحاضر ويراعي أجيال المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي؛ مستثمر؛ سياحة؛ بيئة مستديمة؛ تنمية مستدامة.

Abstract:

This research aims to create a clear vision about investment in tourism sector in Algeria, and the possibility of achieving it in a framework of development consistent with the requirements of the environment. Like other countries, our country seeks to promote tourism through planning to invest in this field without affecting negatively the environment. Algeria is a rich country that possesses materialistic and natural wealth. If they are exploited ideally it will be a real resource for industrial tourism and become a new attraction for investment whether at the national or foreign level.

There is no doubt that tourism is one of the most important sources of national income. In addition to its contribution to attracting tourism investment and other related projects. What reinforces the idea that tourism investment itself is an industry is the ability to reach the main objectives of economic development. From an environmental perspective, the adoption of tourism will inevitably constitute the environment by preserving its natural characteristics and protecting it from any negative effects resulting from investment in tourism sector in a way that meets the needs of the present generation and the future generation as well.

Keywords:

Tourism investment; investors; tourism; sustainable environment; sustainable development

المقدمة:

تعتبر الموارد التراثية الثقافية والطبيعية من أهم الركائز التي تستند عليها التنمية السياحية والجذب الاستثماري لما له من ارتباط وثيق بالاقتصاد الأساسي للدولة في جميع المناحي.

ولما كانت السياحة من أهم الأهداف التي يسعى النظام الاقتصادي والاجتماعي إلى تحقيقها، فإن الاستثمار فيها يعد من أهم وسائل تحقيق التنمية وتوفير الثروة، حيث أنه يؤدي إلى ازدهار المجتمع، من خلال تحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة وتوفير

فرص العمل للمواطنين، إضافة إلى أنه يعود بالنفع اقتصاديا على مناطق الجذب السياحي والتنمية السياحية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تزخر بثروات وقدرات سياحية هائلة، كما أن إمكانات الاستثمار السياحي موجودة فيها غير أن فرص النهوض به وترقيته ما زالت ضعيفة، لاعتمادها بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي.

ونتيجة لذلك نجد أن المشرع الجزائري وبغية تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار، فإنه قد أصدر عدة قوانين للاستثمار تماشيا مع الإصلاحات المستهدفة بإتاحة المجال للقطاع الخاص ككفيل يتحمل أعباء التنمية، من ضمنها ما أقره بموجب القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار في إطار الاستعادة من مزايا وحوافز، فإن المشاريع الاستثمارية يستفيد منها كل المستثمرين الوطنيين والأجانب، خاصة تلك التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

فصدور هذا القانون جاء مواكبا للتغيرات الاقتصادية التي مست جميع المجالات، من انخفاض في أسعار البترول، وكذا فشل القوانين التي سبقته في استقطاب وتشجيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

ولا شك أن الاستثمار في القطاع السياحي يعد عاملا بارزا في المحافظة على البيئة، وضرورة العناية بأسس التنمية السياحية المستدامة، التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجيل الحالي ومراعاة أجيال المستقبل.

فبالرغم من الموارد الطبيعية المتوفرة في بلادنا، إلا أن الأسباب الرئيسية للمشاكل الايكولوجية والبيئية التي نعيشها مرتبطة بالنقائص في السياسات المتبعة، خاصة في ميادين الاستغلال والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وتهيئة المحيط⁽¹⁾.

فالعلاقة الترابطية بين كل من الاستثمار في السياحة والبيئة المستدامة، تجعل كل طرف منهما يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر.

واستنادا إلى هذه العلاقة نسعى من خلال هذا البحث التعرف على أهمية الاستثمار في قطاع السياحة وعلى التحولات البيئية وصولا إلى بيئة مستدامة، دون أن نغفل العلاقة بين كل من الاستثمار السياحي والاستدامة البيئية والأداء المتحقق بمختلف

مستوياته وفق الإشكالية الآتية: ما مدى تأثير الاستثمار السياحي على البيئة واستدامتها؟ وما هي السبل والإمكانات التي تمكن من تحقيق تنمية بيئية فعلية مستدامة؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتطرق لما يلي:

أولاً: مفهوم الاستثمار السياحي :

لكي نستطيع الوقوف على الاستثمار السياحي في القانون الوضعي، لابد من الإشارة إلى تعريف كل من الاستثمار والسياحة في اصطلاح القانونيين.

1- الاستثمار: الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية ومعناه "طلب الحصول على الثمرة"⁽²⁾، وثمره الشيء ما تولد عنه، ويقصد به أيضا زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع مثل إقامة المباني والمصانع والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد بمثابة تكثير اقتصادي للمجتمع.

وهناك من يرى أن الاستثمار عبارة عن تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل⁽³⁾.

واستنادا إلى هذا التعريف فإن الاستثمار يركز على عدة مقومات أهمها:

- الموارد المتاحة: وهي الأموال التي يمكن توفيرها سواء كانت منقولة أو عقارية أو تكنولوجية.
- المستثمر: سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.
- الأصول: وهي الأموال التي يوظف فيها المستثمر أمواله.
- أن هدف المستثمر هو إقامة مشروع قصد تحقيق ربح مجزي.
- أن غرض الدولة المضيفة للاستثمار هو رفع مستوى الدخل، وإتاحة فرص العمل للتخفيف من البطالة، وإقامة مشاريع عملاقة لا تستطيع الدولة إقامتها بمفردها إلا بالتعاون مع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب.

2- **السياحة:** قد وردت عدة تعاريف حول السياحة فقد عرفها الأستاذ فولر الألماني على أنها. "ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام، وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها، والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة(4)".

كما عرفها دي ماير_ المدير المساعد لمكتب السياحة بالكونغو البلجيكي 1952_ : بقوله: "السياحة هي مجموعة التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها، والناجمة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه تحقيقاً لرغبة الانطلاق الكامنة في كل فرد(5)".

وعرفت كذلك على أنها: "قطاع إنتاجي يلعب دوراً هاماً في زيادة الدخل القومي وتحسين المدفوعات وتتضمن السياحة المحلية مواطني البلد الذين يسافرون داخل بلدهم، أما السياحة الوافدة فتتضمن غير المقيمين المسافرين للبلد المقصد، وبالنسبة للسياحة الخارجية تضم المقيمين المسافرين لبلد آخر، والسياحة الدولية فتتضمن السياحة الوافدة والمحلية(6)".

وتقوم النشاطات السياحية على عناصر ثلاث:

أ- **السائح:** والذي يعرف على أنه كل شخص يغادر مكان إقامته المألوفة إلى مكان آخر بهدف إشباع رغبة معينة لا تتعدى اثنتي عشر شهراً متصلة، دون أن تكون غايته البحث عن منصب عمل.

أو هو تلك " الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضييفة صاحبة المعالم والمنتجعات السياحية في مناطق الجذب السياحي كالبحيرات والغابات وفقاً لمتطلبات وحاجات ورغبات وأذواق كل سائح(7)".

ب- **الدولة المستضييفة:** وهي الدولة التي تقدم خدمات سياحية للسياح لما لها من إمكانات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

ج- **المعالم السياحية:** قد حددها القانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة(8)، سيما نص المادة 03 منه فنجد منها: السياحة الثقافية، سياحة الأعمال

والمؤتمرات، السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر، السياحة الصحراوية، السياحة البحرية..... وغيرها.

يتضح مما سبق أن الاستثمار السياحي يتمثل في سلسلة من المصروفات تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة، أي هو تأجيل لعوائد ومنافع فورية لكي تتحقق في المستقبل بصورة مرضية تتسم بالتنظيم وتعظيم النتائج، بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في استخدامات معينة⁽⁹⁾.

كما تجب الإشارة أن سن المشرع الجزائري لسلسلة القوانين المتتالية والتعديلات التي طرأت على الاستثمار، إنما تعكس جهود الدولة في سبيل النهوض به سيما في القطاع السياحي ومواكبة المستجدات لجلب رؤوس أموال أجنبية وحمايتها من جهة، ومحاولة إزالة كل الحواجز والعراقيل التي تعيق الاستثمار من جهة ثانية، ومنح كل الحوافز والضمانات التي من شأنها الدخول إلى السوق المحلي واجتذاب رؤوس الأموال واستثمارها في مختلف المجالات.

فتم إزاء ذلك إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص موجه للتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كمؤسسة هدفها العمل على ترقية وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

ثانياً: مفهوم البيئة المستدامة:

لا طالما نجد تلازماً بين مصطلحي البيئة والتنمية ، ولعل مرجعية ذلك هو الربط بين المحاسبة الاقتصادية والمحاسبة البيئية⁽¹⁰⁾، أما حالياً فقد أصبحت العديد من الدول تركز على التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي.

ليس من اليسير تحديد مفهوم شامل لمصطلح بيئة مستدامة، إلا من خلال إبراز وتحديد أهم عنصر وبعد للتنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي ، وان كانت جل التعاريف الحديثة قد اتجهت إلى تحديد المفهوم العام للاستدامة، من خلال النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

1- تعريف البيئة: تعرف البيئة على أنها: "المحيط الخارجي الذي يؤثر على الحياة بصفة عامة ، بمعنى أنها مجموعة العناصر الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر على الكائن الحي، فالعناصر الحيوية هي جميع الكائنات المرئية، أما العناصر غير الحيوية فهي الماء والهواء والتربة⁽¹¹⁾".

أما عند العالم كوبر فالبيئة هي: "عبارة عن ثلاثة مصادر تتمثل في البيئة كمصدر للتمتع بالعناصر الطبيعية ، أو مصدر للموارد الطبيعية . والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات والموارد الطبيعية تعني محتويات الأرض من خامات وموارد وماء وهواء بجميع طبقاته⁽¹²⁾".

2_ تعريف التنمية المستدامة: عرفت - طبقا لبرنامج الأمم المتحدة والبيئة-على أنها: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة، دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها⁽¹³⁾".

وهو ما أقره المشرع الجزائري طبقاً لنص المادة 3 من قانون 10/03، المؤرخ في: 2003/07/19، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁽¹⁴⁾، حيث عرفها على أنها: "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار، وحماية البيئة، أي إدراج البعد في إطار تنمية تضمن حاجيات الأفراد الحاضرة والمستقبلية".
فهي تمثل أسلوباً جديداً للتغيير، حيث أن استغلال الموارد الطبيعية واختيار الاستثمارات، وتوجيه التطور التقني وتغيير المؤسسات، يحدد بمقتضى احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة⁽¹⁵⁾.

ووفقاً للتقرير الذي صدر على إثر انعقاد عمل مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية المعروف بقمة الأرض سنة 1992 " إن البشر هم محل التنمية المستدامة.....وينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها⁽¹⁶⁾".

وبالرجوع إلى إعلان ريو قد أقر صراحة على ضرورة إدماج البيئة ضمن سياسات التنمية حيث نص على ما يلي: " من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها". وطبقا لهذه التقارير، فلا غرابة من أن نجد ذلك التلازم بين مصطلحي البيئة والتنمية. فد أضحى عنصر البيئة، من أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال عزل العملية التنموية خارج الوسط البيئي. وأما فيما يتعلق بمفهوم الاستدامة البيئية، نجد أن الاستدامة تعبر عن الاستمرارية والتواصل، بمعنى قدرة البيئة في الإبقاء على وجودها وتحقيق استمرارها. كما يقصد بها ديمومة العناصر والأنظمة الحيوية التي تقدمها هذه العناصر، والأنظمة الحيوية التي تقدمها الطبيعة والمحافظة عليها كليا، مثل مناطق الجذب الطبيعي من جبال ووديان وغابات وأنهار ومحميات وصحاري وأنواع المشاهدات والخبرات الواسعة المتضمنة فيها⁽¹⁷⁾.

- ووفقا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة جوهانسبرغ بتاريخ سبتمبر 2002، أن الاستدامة البيئية تكون في المجالات الحيوية الآتية:
- أ. في مجال المياه: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
- ب. في مجال الغذاء: تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام، والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه...
- ج. في مجال الصحة: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية، والأنظمة الداعمة للحياة.
- د. في مجال السكن والخدمات: تهدف إلى الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات، والطاقة والموارد المدنية.
- هـ. في مجال الطاقة: تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود الحفري، عادي النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.

و. في مجال التعليم: تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة، والبرامج التعليمية.
 ز. في مجال الدخل: تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية،
 للنمو الاقتصادي في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

ثالثاً_ علاقة السياحة بالبيئة:

تتميز العلاقة بين السياحة والبيئة بالتبادلية والتداخل، ونجاح المشاريع الاستثمارية في
 السياحة كان نتاجا لتفاعلها مع البيئة(18).

تلك العلاقة أصبح يصطلح عليها بالسياحة البيئية وهو مصطلح حديث نسبيا جاء
 ليعبر عن النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا بذلك على
 الميراث الفطري الطبيعي والحضاري التي يعيش فيه.

ولعل التقارير التي أصدرتها المنظمات البيئية والسياحية عن حجم الأضرار التي
 تصيب مناطق الجذب السياحي كان لها تأثير سلبي على مستقبل السياحة من جهة
 وسلامة البيئة من جهة أخرى، وعلى إثر ذلك ازداد الاهتمام بالجانب البيئي في
 المحافظة على سلامة البيئة وديمومتها.

وفي سبيل المحافظة على البيئة، نجد أن المشرع الجزائري هو الآخر قد أولى
 اهتماما بها حيث نصت المادة 03 من القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار(19)،
 على أن تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة
 بالنشاطات المقننة وحماية البيئة ، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون بالحماية
 والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

واستنادا لنص المادة يتضح أن العلاقة بين السياحة والبيئة عدت بمثابة علاقة
 تبادلية، فالبيئة في حد ذاتها منتج سياحي، وصناعة السياحة تجد أساسها في حماية
 البيئة الطبيعية والثقافية والمحافظة عليها، وإن أعطى المشرع الحرية في الاستثمار في
 المشاريع الاقتصادية معتمدا في ذلك على مجموعة من الوسائل القانونية التي يمكن
 من خلالها تفعيل القوانين والتنظيمات وتجسيدها على أرض الواقع وبالتالي ضمان
 رقابة فعالة لحماية البيئي(20).

تترجم كذلك هذه العلاقة بالدور البارز للسياحة باعتبارها عاملا مهما ومساهما فعلا في حماية البيئة، عندما تكيف مع البيئة المحلية والمجتمع المحلي، وذلك من خلال التخطيط والإدارة السليمة، ويتوفر هذا عند وجود بيئة ذات جمال طبيعي مما يساعد على اجتذاب السياح.

فالمادة السالفة الذكر فسحت المجال للاستثمار سواء كان وطنيا أو أجنبيا، غير أن هذا لا يعني ممارسته بصفة مطلقة وبحرية تامة، فالمشرع لازم ممارسة الاستثمار بضرورة مراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالأنشطة والمهن المقتنة، وكذلك مراعاة لضوابط البيئة لما لها من أبعاد اجتماعية وإنسانية.

وبالنسبة للجزائر فإنها تعاني من تدهور بيئي بسبب تفاقم الأوضاع المتدهورة المتعلقة بالصحة والسكان والتعليم والنظافة والتلوث الصناعي الخانق في المدن الأهلة بالسكان، وهي كلها دوافع فرضت على المشرع وضع قيد متعلق بحماية البيئة، وفرض جزاءات في حالة الإخلال بالموارد الطبيعية بما فيها الماء والهواء والحيوانات. وفقاً لنصوص المواد من 81 إلى غاية 110 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والتي تشمل على عقوبة الحبس الذي قد يصل إلى 5 سنوات، والغرامة التي تتراوح ما بين 5000 إلى غاية 100.000 دج.

فكان من الأحسن أن يعتمد المشرع الجزائري أسلوب منح الإعفاء من الرسوم البيئية وإقراره، فربما يعد السبيل الأمثل لتشجيع الاستثمار بصفة عامة سياحي كان أو فلاحي أو في مجال الصناعة... باستخدام أدوات مفيدة للبيئة، أو عن طريق اختيار مشروع استثماري غير مضر بالبيئة، وإعفاؤها من دفع رسوم لمدة زمنية محددة في مجال المنتجات المفيدة للبيئة.

رابعاً: انعكاسات الاستثمار السياحي على الاستدامة البيئية

إن ما يعزز فكرة النهوض بالاستثمار في المجال السياحي هو القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية للبلاد من خلال المحافظة على البيئة وحمايتها من أي آثار سلبية، فقد أقر المشرع الجزائري بموجب القانون 09/16 على إتباع سياسة يمكن وفقها الحفاظ على البيئة وإدارتها من خلال:

- الحفاظ على التوازنات البيولوجية والأنظمة البيئية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من كل أسباب التدهور التي تهددها بالزوال، باتخاذ التدابير اللازمة وضمان الحماية.
- أهمية الإعلام في تعزيز الوعي البيئي لدى السياح والمستثمرين، ولهؤلاء الحق في الحصول على معلومات متعلقة بحالة البيئة من الهيئات المعنية، واتخاذ كل التدابير والإجراءات لضمان حماية البيئة وتنظيمها. وتأسيسا على ذلك فقد نصت المادة 07 من المرسوم التنفيذي 100/17 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها⁽²¹⁾، على أن ممثل البيئة مكلف بإعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم، وعن دراسة الأثر وكذلك عن المخاطر والأخطار الكبرى، كما يساعد المستثمر في الحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئة.
- الاهتمام والعناية بمقتضيات حماية الهواء والماء والأرض من خطر التلوث.
- اعتماد مخططات تساعد على تحقيق أهداف التنمية السياحية الوطنية، كالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التي تعتبر بمثابة الأطر المرجعية لتحسين مستقبل التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي.
- دراسة الأثر البيئي وتقييمه جراء الاستثمار في القطاع السياحي، والعمل على معالجة الآثار السلبية المتوقعة والإشراف عليها وإدارتها، لتقليل الآثار الناتجة على البيئة وتحجيمها.
- هذا ويعتبر القطاع الخاص أكثر فعالية في تنمي وتطوير السياحة البيئية بمختلف أنواعها ونشاطاتها، فهو يعتبر الداعم الأساسي لتفعيل السياحة والحفاظ على البيئة، ليس فقط بمشاركته في المشاريع التنموية، وإنما كذلك بمساهمته في نشر الوعي حول أهمية السياحة والمحافظة على البيئة.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية والمحافظة على البيئة، والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية.

وبالرغم من بروز الاستثمار في القطاع السياحي بوصفه صناعة ونشاط اقتصادي مهم، ومساهمته في زيادة النمو الاقتصادي بيئيا واجتماعيا، إلا أن هذا لم يمنع من

وجود صعوبات ومعوقات حالت دون النهوض بقطاع السياحة للبلد، من أهم هذه المعوقات وأخطرها التلوث.

فالتلوث يعد من الآثار السلبية الناجمة عن الاستثمار السياحي في مجال البيئة نتيجة لما تفرزه المؤسسات الخدمية والإنتاجية للسياحة من نفايات واستهلاك للموارد في البقعة الجغرافية التي يقام عليها المنتج السياحي، نتيجة لسوء التخطيط والتنفيذ للبرامج السياحية، ويفرز عنه تخريب للبيئة الفطرية على حساب تحقيق الأرباح والنمو، فقد انعكس ذلك بالنتيجة السلبية على المنتج والسياحة.

والتلوث طبقا لنص المادة 8/04 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: "كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرّة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية."

ولا شك أن كل الملوثات بمختلف تصنيفاتها إلا ولها تأثير سلبي على الصورة الجمالية لمناطق الجذب السياحي، لذا رتب المشرع عقوبات لكل شخص يتسبب عمدا بإتلاف نوعية البيئة داخل مناطق التوسع السياحي.

وفي الوقت الحالي نجد أن نجاح أي استثمار مرتبط بنظافة المحيط المادي، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمع المحلي، أما المناطق التي تفتقر إلى هذه المميزات فلا شك أنها تعاني من تناقص في عدد السياح وبالتالي تناقص في الفوائد الاقتصادية للدولة.

الخاتمة:

إن سلسلة التعديلات القانونية الماسة بالاستثمار بكل جوانبه، إنما يعكس جهود الدولة في سبيل النهوض به لاسيما القطاع السياحي منه، باعتباره من أهم عوامل التنمية في ظل ظروف اقتصادية صعبة عاشتها الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول. فمع الاهتمام بدور الاستثمار السياحي في تنمية اقتصاديات أي دولة، شأنه في ذلك شأن الاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعي والفلاحي. قد اعتبر من الرهانات ذات الأولوية الواردة بوضوح في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. فالجزائر تعد

من ضمن الدول التي تزخر بثروات طبيعية وتنوع بيئاتها الجيولوجية والجغرافية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون مصدرا للاستثمار السياحي في موارد الثروة السياحية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يأتي:

1- إسهام السياحة في تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني، وإن الاستثمار فيها يساهم في الحد من اعتماد الدولة على النفط ، باعتبارها صناعة تعمل على توفير الواردات من السياح.

2- تعمل السياحة على خلق الكثير من فرص العمل ، إذ أنها تركز أساساً على تقديم الخدمات للسائح.

3- أن الاستثمار في المجال السياحي يساهم في الحفاظ على البيئة وحمايتها، ومراعاة استدامتها للأجيال المقبلة، في حالة ما إذا بني على تخطيط تنظيمي مدروس وإستراتيجية حكيمة وسياسة رشيدة.

4- هناك علاقة جد وطيدة بين السياحة والبيئة، فالبيئة في ذاتها منتج سياحي، ومصالحة صناعة السياحة حماية البيئة الطبيعية والثقافية والمحافظة عليها.

5- يلعب الاستثمار في القطاع السياحي دورا كبيرا في تعزيز الناتج المحلي، من خلال تطوير المنتجات السياحية، وتطوير قدرات الكفاءات البشرية في هذا القطاع.

6- لا نستطيع أن نرتقي بالسياحة بدون المحافظة على البيئة ونقاء الطبيعة، والتكاتف من اجل الوقوف ضد كل من يخرّبها ويعمل على تلوّثها والإضرار بمكوناتها وعلى رأسهم بنو البشر.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة حسين العضوية، 2013، ص282.

(2) عبد الكريم يحيي الصومالي، حق الأجنبي في التملك والاستثمار العقاري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص30.

- (3) محمد أبو طالب ، المدخل في أساسيات الاستثمار، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، مصر 1990، ص11.
- (4) سالم محمد سالم/ طارق سلمان، الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد 1، العدد الثاني ، 2009 ص 89.
- (5) بن عبد العزيز سفيان ، زيرمي نعيمة، واقع القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري وتحديات تطويره.
- (6) الحسن حسن، التفاوض والعلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص 17.
- (7) محيا زيتون ، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص17.
- (8) القانون 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، جريدة رسمية، عدد 11 مؤرخة في 2003/02/19.
- (9) هلاي حسين، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، عين شمس، القاهرة 1997، ص 61.
- (10) تقرير التنمية ، البنك الدولي، 2003، ص240.
- (11) قادري محمد طاهر، المرجع السابق ، ص74.
- (12) قادري محمد ، المرجع نفسه، ص 74.
- (13) ALAIN BEITONE et d'autres. Economie, Dalloz, paris 2001 p 27.
- (14) قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية، عدد 43 مؤرخة في 2003/07/20.
- (15)FRANK DOMINIQUE vivien, le développement soutenable, la découverte, paris,2005,p16-17.

زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه ، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2013، ص25.

(16)تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ري ودي جانيرو3 في 14 جوان 1992 ، المجلد الأول ، ص 03

(17)PETER MASON, tourism impacts, planning and management, first edition, British library cataloguing in publication data, 2003, uk 55.

(18)سالم حميد سالم ، طارق سلمان، المرجع السابق، ص 90.

(19)القانون 09/16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار ، جريدة رسمية 48 المؤرخة في 2003/08/03

(20)من هذه القوانين: القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة. القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18/12/1990 المتضمن التوجيه العقاري المعدل والمتمم. القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير .

(21)المرسوم التنفيذي 100/17 المؤرخ في 05/03/2017، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09/10/2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.